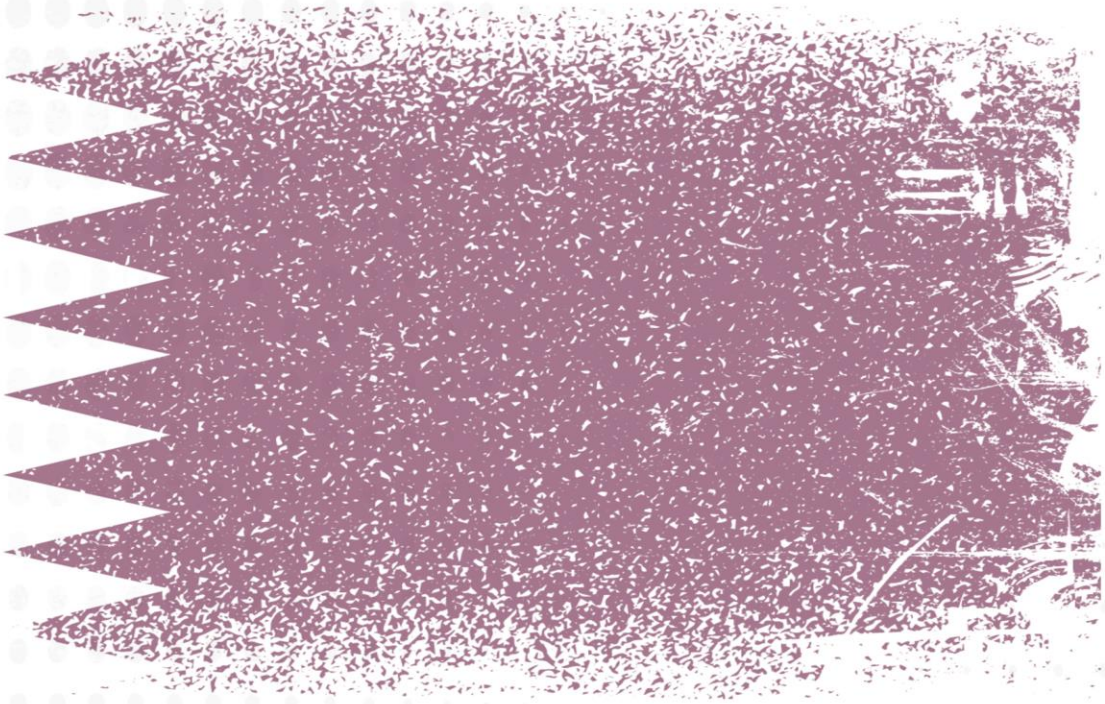

مسار التنمية المستدامة في قطر
إخفاقات في ظل كوفيد ١٩

وحدة الشؤون الأفريقية والتنمية المستدامة بمؤسسة ماعت

يوليو ٢٠٢١

تمهيد

منذ عام 2010 وكثر الحديث في المجتمع الدولي حول التنمية المستدامة ودورها في تطوير المجتمعات واعتبارها محور جوهرياً في بناء السياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية الرشيدة. ومن ثم أصبح العالم كافة لا سيما دول العالم الثالث على قناعة أن التنمية المستدامة هي طوق النجاة الأول والوسيلة الوحيدة للقضاء على التخلف والحلق بالركب العالمي. ومن ثم عكفت الدول بلا استثناء على تطوير خططها الوطنية بما يتماشى مع الأهداف التنموية والتي تبلورت منذ عام 2015 بما يعرف بـ "أجندة الأمم المتحدة التنمية المستدامة 2030 "، وذلك أملاً في عدم ترك أحد خلف الركب وتحقيق الاستدامة والرخاء للشعوب كافة.

ولكن لا تأتى الرياح بما تشتهى السفن، فقد أدت الجائحة الصحية العالمية وتفشى وباء كوفيد 19 الى عرقلة المسار التنموي في عدد من الدول لا سيما فيما يعرف بدول العالم الثالث، حتى وفى الدول الأخرى ذات مستوى الدخل الفوق متوسط، قد كشفت الجائحة مدى هشاشة الأنظمة الصحية والبنية التحتية وإخفاق إدارة الموارد بشكل عام.
وبعد انتهاء فاعليات المنتدى السياسي رفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة، وعلى هامش استعراض قطر لتقريرها الوطني حول التنمية المستدامة، تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان التقرير التالى بمثابة تقرير ظل موازٍ للتقرير الطوعي الخاص بدولة قطر.
وقد بينت الجائحة الصحية العالمية عدد من الخروقات في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 خاصة وأن جائحة كورونا كان لها التأثير الكبير على قطاعات كالصحة والتعليم وأيضاً النمو الاقتصادي للدول بسبب تباطئ عمليات الانتاج نتيجة الإغلاق وصرف جل النفقات الحكومية للإصلاح ما ترتب على تلك الجائحة.
يقدم التقرير التالي في محوره الأول؛ عرضاً حول أوضاع التنمية المستدامة في دولة قطر بالمقارنة بين الأوضاع قبل وأثناء جائحة كوفيد 19، يركز التقرير بشكل أساسي على ثلاث محاور أولية في الأجندة التنموية 2030 وهم؛ المحور الاقتصادي، بالتركيز على الأهداف 1،2،3،8 باعتبارها أبرز الأهداف المتعلقة بتحقيق التنمية الاقتصادية، المحور الاجتماعي بالتركيز أساساً على الهدفين 4 و5، ثم المحور الأمني بما فيه استفاضة واضحة في الهدف السادس عشر. وفى المحور الثاني؛ يعرض التقرير رؤية تحليله حول الإخفاقات والخروقات التي تواجه الحكومة القطرية في مسار التنمية المستدامة 2030،ويختتم التقرير بحزمة من التوصيات تقدمها مؤسسة ماعت للسلام لأصحاب المصلحة المعنيين بالأجندة التنموية في دولة قطر والتي يجب أن توضع في الاعتبار من أجل إنفاذ خطط التنمية المنشودة.

أولاً: الأجندة التنموية القطرية والوباء التاجي.. إخفاقات كشفتها الجائحة

خلال الجزء الأول من التقرير سوف يتم التطرق الى أوضاع التنمية المستدامة في قطر بعد أزمة تفشى كوفيد 19، من خلال تناول كل محور على حده لإظهار الخروقات والإخفاقات وأثرها على التنمية المستدامة:

أ. المحور الاقتصادي

يعد محور التنمية الاقتصادية على رأس قائمة أولويات الدول كافة، حيث يعتبره البعض باكورة لتحقيق باقي الأهداف التنموية، والأهداف الاقتصادية في أجندة التنمية المستدامة متعددة ومتنوعة وشاملة لكافة المحاور والجوانب. خلال الجزء التالى سوف يتم عرض واقع أبرز تلك الأهداف التنموية في الدول القطرية وهم الأهداف 1،2،3، 8.

1. الهدف الأول: القضاء على الفقر

انتهجت دولة قطر سياسات وطنية لوقاية المواطن من ظواهر الفقر والعوز ولعل من أبرز القضايا التنموية لدى الدولة والمتعلقة بمعالجة الفقر، قضية استدامة منظومة الحماية الاجتماعية التي تقوم بحماية ووقاية الفئات الضعيفة في المجتمع من ظاهرة الفقر التي تتمثل في الحرمان من الوصول للخدمات الأساسية من السكن والصحة والتعليم والتمتع بكافة الحقوق الاقتصادية من العمل اللائق.

ولكن في هذا الهدف وعلى الرغم من البرامج الوطنية المتبناه من الحكومة القطرية لا تزال محل الشك والريبة، كما أن فئة العمال المهاجرين في قطر لم ينعموا بها بشكل كبير. فرأس المال الاجتماعي الذي يقدمه المواطنون لا يشمل بشكل منظم العمال المهاجرين وإنما يشمل بالنسبة الأكبر الموطنين فقط ، ولذلك فإنه على الحكومة القطرية أن تتعامل مع رأس المال الاجتماعي بشكل مؤسسي فيستفيد منها كل العمال المهاجرين وليس فقط المهرة منهم. بالتركيز أيضاً على نظام الأجور للعمال المهاجرين والذي يتحكم فيه أصحاب العمل من المواطنين لا يجعل للعمالة نفس الحماية الاجتماعية التي يتمتع بها المواطنين والاستقرار فوق خط الفقر.[1]

[1] Diop, Abdoulaye; Al-Ansari, Majed Mohammmed. Social capital and citizens' attitudes towards migrant workers, https://bit.ly/3kfe8pJ

2. الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع

حققت قطر تقدماً ملحوظاً في مسار تنفيذ الهدف الثاني للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والقضاء على الجوع، فشلت قطر من وضع السياسات التي دعمت خطة 2018- 2022 المتبعة من قبل الحكومة القطرية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الغذاء الكافي لجميع السكان، وتواجه قطر في خضم هذا الهدف وهو القضاء على الجوع عدد من المشكلات والعقبات التي قد تعيق هذا التقدم، وتتمثل تلك العقبات في:

ندرة مياه الري في قطر والمناخ الجاف ودرجة الحرارة العالية، يفقدها ميزة الزراعة والانتاج فتشكل مساحة الأراضي الزاعية فقط 5.6 % من مساحة قطر ولذلك فإن الطرق التقليدية للزراعة لن تفيد في حالة قطر ولذلك تستورد قطر أكثر من 90% من احتياجاتها الغذائية من 100 دولة في العالم منها هولندا وكينيا وجنوب إفريقيا ونيوزيلندا والهند.

وعن الانتاج السمكي والحيواني في قطر، فإنه يزداد سنوياً بمعدلات ضئيلة وذلك لعدم توفر الأيدي العاملة في هذا المجال؛ وذلك لان العمالة تتجة لمشاريع البني التحتية التي تدعمها الدولة والتي تحصل فيها العمالة على أجور وعوائد أكبر. [2]

3. الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه

قامت قطر بوضع عدد من البرامج والمشاريع التي تهدف الى التركيز الوطني على تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض والكشف المبكر عن الأمراض فضلاً عن تعزيز الإدارة الوطنية للصحة العامة. **ولكن** أغفل التقرير الوطني لقطر عن عدد من الإخفاقات في هذا الصدد، فلا تزال قطر تعاني من عدد من المشاكل في القطاع الصحي والتي تتطلب مزيد من تلك الجهود من أجل تحقيق مؤشرات الهدف الثالث وتتمثل تلك المشاكل في بعض المؤشرات وهي:

استمرار ارتفاع معدل انتشار مرض السل في الدولة خلال الفترة (2016-2019) حيث سجل (3.19) حالة لكل مئة ألف من السكان الى (3.29) حالة عام 2019.

ارتفاع معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو مرض السكري أو أمراض الجهاز التنفسي في قطر من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 30-70 عام من 4.8 عام 2016 الى 16.3 عام 2019.

[2]Theodora Karanisa, Agricultural Production in Qatar's Hot Arid Climate, MDPI, 2021, file:///C:/Users/moham/Downloads/sustainability-13-04059-v2.pdf

ارتفاع معدل وفيات حديثي الولادة لكل ألف مولود حي من (8.2) حالة وفاة في 2016 الى (41.3) حالة وفاة عام 2019. [3]

4. الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

يعاني العمال الوافدين في قطر من انتهاكات جمة فيما يخص الحق في العمل اللائق، فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لتوفير العمل اللائق أو مواجهة تحديات جائحة كوفيد 19، لكن في المقابل طلبت الحكومة من المؤسسات ذات التمويل الحكومي، خفض الإنفاق على أجور الموظفين غير القطريين، في الوقت الذي تحاول فيه دعم مواردها المالية لمواجهة تأثير جائحة فيروس كورونا. كما أصدرت وزارة المالية تعليمات الي الوزارات والمؤسسات والكيانات الحكومية الممولة من الدولة لخفض النفقات الشهرية للموظفين غير القطريين بنسبة 30 بالمئة، بدءا من 1 يونيو، إما عن طريق تقليل الرواتب أو تسريح العمال بإشعار لمدة شهرين.

بالإضافة الى تقليل ميزانيات أجور الأجانب، ووقف بعض الاستحقاقات الأخرى التي أثر بعضها على الموظفين غير القطريين. كما أمرت بوقف الترقيات والبدلات النقدية للموظفين مقابل الإجازات وتذاكر السفر، علاوة على معظم المدفوعات المسبقة.[4]

إضافة الى ما سبق ذكره من أوضاع العمال الوافدين فإن البيانات القطرية تفتقر للشفافية فيما يتعلق عن مدي أمان العمل المنوط القيام به وتعرض العمال أثناء تأدية وظائفهم لمخاطر الموت.

كما تأثرت ركائز النمو الاقتصادي القطري عام 2020 بجائحة كوفيد 19 من حيث ارتفاع الدين العام وانخفاض أسعار النفط فقد ارتفع حجم الدين الخارجي لدولة قطر خلال 2020 بنسبة 25.34 بالمائة على أساس سنوي، تقدر بـ 39.64 مليار ريال (10.99 مليار دولار)، ليصل الى أعلى مستوى على الإطلاق، حسبما ذكر موقع مباشر الاقتصادي.

إلا أن تأثير الجائحة علي قطر لايزال لا يهدد النمو الاقتصادي لديها بسبب أصولها المالية السائلة الكبيرة، التي تعادل أكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمالي.[5]

---

[3] ARAB REGION 2019 SDG INDEX AND DASHBOARDS REPORT , 2019 , https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2019/2019_arab_region_index_and_dashboards.pdf

[4] الحكومة القطرية تخفض الإنفاق على رواتب الموظفين الوافدين 30%، جريدة المال، 2020، https://bit.ly/3kvxo2p

[5] محمد عطايا، هل يمر الاقتصاد القطري بأسوأ أزماته منذ أعوام؟، المصري اليوم، 2020، https://bit.ly/3etVXci

وحتى على صعيد الشأن الداخلي القطري فإن قطر تعاني من ارتفاع البطالة النسبي الفئة العمرية من (15- 24) وذلك بسبب الاعتماد على العمالة الخارجية. كما أن 4% من الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية في قطر يعانون من البطالة وتمثل الإناث 7% من تلك النسبة بينما يمثل الذكور 1% فقط . [6]

ب. المحور الاجتماعي

1. الهدف الرابع: التعليم الجيد

تنخفض دافعية الطلاب نحو التعلم في قطر وذلك بسبب الاعتماد الكبير للدولة على العمالة الخارجية حتى أن نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية من إجمالي عدد الاطفال الذين ينتطبق عليهم الشروط هي 60% فقط من الإجمالي الامر الذي ينبأ ربما بعدم وجود قوي عاملة قطرية مؤهلة مستقبلا، ولا يقتصر ذلك التحدي على المدارس الابتدائية فقط وإنما تتطال التعليم العالي؛ فنسبة التحاق الطلاب بالتعليم العالي هي 16.4 % فقط.

ولا تزال تعاني قطر من عدم قدرة تنمية رأس المال البشري لمجاراة متطلبات سوق العمل وأولويات التنمية نتيجة عدم الكفاية التعليمية وضعف التأهيل التعليمي.[7]

وفيما يخص نسبة الأمية في قطر والتي أضحت تمثل أزمة حقيقية لها في مسار الهدف، فلم تستطع قطر القضاء على نسب الامية خاصة بين البالغين أي من هم فوق سن 15 عام، ولا تزال هذه الفئة تعاني بشدة. فقد بلغ معدل الأمية لتلك الفئة في عام 2018 نسبة 7.5% وهي نسبة ليست قليلة.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه المنظومة في قطر مشكلة جادة متعلقة بالمناهج التعليمية الغير مناسبة لسوق العمل والتي لا تؤهل الخريجين للعمل وذلك لافتقار المناهج للجودة المطلوبة.

أما عن أوضاع العاملين في القطاع التعليمي وخاصة المعلمين المغتربين، فأنهم يعانون من ضعف في أجورهم في مقابل ما يتحملوه من مسئوليات، فعلي الرغم من أن المدارس القطرية تعتمد بشكل أساسي على المعلمين المغتربين إلا انها تتعاقد معهم بشكل سنوي

[6] التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، لجنة الأمم لغربي آسيا (الإسكوا)، https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/ar/ASDR2020-Final-Online.pdf
[7] خبراء تعليميون لـ"الشرق": فشل وزارة التعليم يجعل مستقبل الأجيال في مهب الريح، الشرق، https://bit.ly/3hMJAKw

ويتجدد هذا العقد سنوياً، الأمر الذي يجعل هؤلاء المعلمين في حالة تخوف دائمة من الاستغناء عنهم في أي وقت. [8]

3- الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

يواجه الهدف الخامس في قطر أزمة حقيقة وعدد من التحديات ليست بقليل، حيث أن قطر بلد ذو طباع محافظ يميل أكثر الى الأعراف والتقاليد التي تحد من حرية المرأة وتجعلها متسقة مع وجود رجل سواء الوالد أو الزوج فقط.

لا تزال مشاركة المرأة في القيادة ومواقع صنع القرار في الحكومة القطرية والمحليات يمثل 6% فقط ولا تقتصر تلك الفجوة على المناصب القيادية فقط وإنما في العديد من المجالات بالرغم من الجهود المبذولة لسد تلك الفجوة. علاوة على الموقف الحكومي والذي يحد من مشاركة المرأة المتساوية مع الرجل فإن الحياة الاجتماعية والموروثات تزيد من عبء عدم المساواة على كاهل المرأة القطرية. [9]

تعاني المرأة في قطر من عدم المساواة مع الرجل في الأجور، حيث أن المرأة والتي تعمل في نفس وظيفة الرجل أحيانا، قد تحصل فقط على 70% من نسبه راتبه، وتزداد احتمالات تعرضهم لمشكلة البطالة أكثر من الرجال.

وبشكل عام تحتل قطر المرتبة 44 في التصنيف العالمي لعدم المساواة بين الجنسين، لأنه لا تزال القوانين القطرية غير ملتزمة بهدف المساواة بين الجنسين، كذلك الثقافة المحلية التي ترفض أي صورة من صور المساواة بين الجنسين. [10]

ثالثاً: المحور الأمني

أ. الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

يشير الهدف السادس عشر صراحة على ضرورة صياغة التشريعات والقوانين التي تهدف الي نشر قيم السلام والعدالة في المجتمع، إلا أن ذلك قد تنافي مع بعض التشريعات القطرية والتي تحض من ترسيخ قيم العدل، فقد أورد التقرير السنوي الخامس عشر لعام 2019 والتي تصدره اللجنة الوطنية لحقوق الانسان القطرية صدور تشريعات تعارضت مع المعايير

[8] Education for a New Era, Analysis of Qatar's Education System, 2021, https://bit.ly/3l5QY5S

[9] المرأة وقواعد ولاية الرجل في قطر، 2021، https://bit.ly/36LeyMI

[10] Valentine Sergon, Women's rights in Qatar are conflicting, and even contradictory sometimes. This helpful guide sheds light on the issue , 2021, https://bit.ly/2UYfT0j

الدولية لحقوق الإنسان، منها قانون الفصل في المنازعات الإدارية الذي أكد على تحصن بعض القرارات الإدارية من نظر القضاء - وهو أمر يفت في عدالة تلك القوانين إذا كان هنلك قرارات إدارية لا يمكن المساس بها وتداولها أمام القضاء - كالأوامر والقرارات والمراسم الأميرية وهو ما يفرض شئ من الديكتاتورية في دولة تتغني بالتجارب الديمقراطية وتدعم الداعمين لها، والقرارات الصادرة بموجب القوانين المتعلقة باللجوء السياسي، والاقامة الدائمة، ودخول وخروج الوافدين وإقامتهم وإبعادهم، والجمعيات والمؤسسات الخاصة، والمراكز الدينية، والمطبوعات وتراخيص إصدار الصحف والمجلات، وبعض تلك البنود يعد أمر مقبول عدم مثولها أمام القضاء إذا أمن الفساد عليها ولكن لا يجب أن تكون القرارات التي تتعلق بتلك البنود محمية من القضاء بشكل كامل لان ذلك أدعي لإستشراء الفساد وغياب العدل .

كما صدر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون مكافحة الإرهاب وتلك مساعي جيدة تعكس جهود قطر للتصدي للإرهاب، ولكن يؤخذ على هذه التشريعات رغم الجوانب الإيجابية التي احتوتها، إلا أنها تضمنت مواد مقيدة للحقوق المدنية للأفراد وحرياتهم الشخصية، ومنحت سلطات استثنائية للنيابة العامة، خاصة ما يتعلق بقرارات الحبس الاحتياطي وتمديدها، بما لا ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان[11].

ومن مقاصد الهدف 16 أيضاً تلك المتعلقة بالفساد، والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال تتبع نتائج قطر في مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، بيد أن مؤشر الفساد في قطر قد ارتفع إلى 63 نقطة في عام 2020 من 62 نقطة في عام 2019 كما أنه كان قد ثبت عند 62 في عامي 2018 و2019 ولكنه عاد وارتفع في عام 2020، والجدير بالذكر أن مساعي قطر لخفض تلك النسبة باءت بالفشل حيث مؤشر الفساد في قطر منذ 2015 مازال يتراوح بين ال 62 نقطة وال 63. [12]

[11] التقرير السنوي الرابع عشر.. أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر، 2018، https://nhrc-qa.org/wp-content/uploads/2019/05/2018AnnualReportA2-1.pdf
[12] Trading economics, https://bit.ly/3BQ0GPG

رؤية تحليلية عن الإخفاقات القطرية في مسار التنمية المستدامة 2030

عرض التقرير في الجزء السابق نظرة عامة حول أوضاع التنمية المستدامة في قطر، والذي بَين، بالأرقام والإحصاءات، عن عدد من الإخفاقات في مسار التنمية المستدامة وخروقات واضحة فيما يخص تحقيق أهداف الأجندة التنموية 2030 ورؤية قطر التنموية 2030 أيضاً، يجدر بناء في هذا الجزء تقديم رؤية تحليلية عن الإخفاقات القطرية في مسار التنمية المستدامة.

تعد المركزية من أكثر العوائق التي تعرقل تقدم قطر نحو تحقيق أهداف التنمية 2030، حيث التدرج الهرمي المعقد في اتخاذ القرارات والذي يحول دون استشعار جدوي هذه القرارات، لأنها لا تأتي عن طريق دراسة المشكلة وانما هي فقط توجيهات إدارية عليا.

تعاني قطر أيضاً من أزمة حقيقة في التعمق في دراسة المشاكل، ففي خطط التنمية المتبعة فأنها تتعامل مع المشكلات اللحظية دون النظر الى المدي البعيد وتبعات تلك المشاكل عند حلها، أي أنها لا تتبع رؤية سياسية كاملة وإنما تقصر الحلول فقط على المشاكل الراهنة.

فمثلا تردد كثيراً الحكومة القطرية أنها قد قضت على معدلات الفقر في البلاد ولكن لماذا تقتصر تلك الجهود على المواطنين؟، فلا تشمل تلك الجهود العمال الوافدين والذين يعتبرون أساس القوي العاملة في قطر غير أنهم لايزالون يعانون من عدم المساواة أو كفاية الأجور أو حتي وجود ضامن للعمل اللائق لهم في ظل تحكم أرباب العمل في معايشهم.

كما فشلت الحكومة القطرية فيما يخص وضع الرؤية الشاملة لأهداف الخطط التنموية الموضوعية، والتي تعني أنه لا يوجد تكامل بين الجهود المبذولة لكل هدف لتخدم باقي الاهداف التي تترابط معاً وهو ما يجعل تلك الخطط قاصرة وغير مجدية.

كذلك أخفت حكومة دولة قطر في ترسيخ أهمية التنمية المستدامة في وعي المواطن القطري، فالحكومة القطرية تسعي لفرض المساواة بين الرجل والمرأة من خلال بعض القرارات ولكنها لا تقدم برامج توعية، والتي تعمل على تغير الثقافة المحلية التي تواجة المرأة برفض خروجها من تبعية الرجل، أيضاً تسن قطر القوانين التي تعطي بعض الحقوق للعاملين للحصول علي عمل لائق ولكنها لا تفرض تلك القوانين بشكل صارم علي أصحاب العمل فلا يستفيد منها العامل، تلك العزلة المتمثلة فقط في إبراز دور الحكومة التنموي بغض النظر عن ما إذا كانت تلك الجهود ملموسة بالفعل علي أرض الواقع أم لا.

الخاتمة والتوصيات

هناك عدد من الإخفاقات والخروقات التي شهدها المسار التنموي في قطر والذي تأثر به بشكل مباشر القطريين والأجانب العالمين في قطر، أي أنه لا تزال دولة قطر تعاني بعض التحديات في العديد من الأهداف الحاسمة، بما في ذلك الأهداف المعنية بالمساواة بين الجنسين، وفقر الدخل وتغطية الرعاية الصحية للعمالة الخارجية الوافدة الى قطر، والحماية الإجتماعية لهم، والتشريعات المتعلقة بالسلام والأمن وقد أفصل ذلك التقرير تلك التحديات، ختاماً تقدم مؤسسة ماعت تلك التوصيات للحكومة القطرية كحل لمواجهة تلك الأزمات:

أولاً، يجب على الحكومة القطرية اتباع سياسات كاملة شاملة على كافة الأصعدة: على سبيل المثال فمن الممكن أن تصدر الهيئات التشريعية قوانين في ظاهرها أنها تحقق المساواة بين المرأة والرجل، إلا أن تلك التشريعات لا تنفذ واقعياً. أو أن تصدر الحكومة خططاً تنموية لمواجهة الفقر من دون الالتفات إلى الاحوال الاقتصادية للعمال الوافيدين الذين ربما لا يحصلون على اجورهم لتحكم صاحب العمل بهم.

ثانياً، توصى مؤسسة ماعت الجهات المعنية في قطر بضرورة إعطاء مشروعات الانتاج النباتي والحيواني أهمية أكبر من أجل توفير أحد روافد الامن الغذائي وتشجيع العمال على الانضمام الى الاعمال المتعلقة بهما بدلا من انخراط أغلب العمالة في مشاريغ البنية التحتية الضخمة وذلم من خلال تحسين رواتب العاملين في الانتاج النباتي والحيواني وزيادة الحوافز لهم.

ثالثاً يتعين على الحكومة القطرية التعجيل بتعديل التشريعات المتعلقة بالقرارات الادارية والتصدي للإرهاب لتخضع للرقابة والتوجية القضائي، بما يتماشى مع الهدف السادس عشر من الأجندة التنموية.

رابعاً: ضرورة زيادة حملات التوعية في المدارس والتي من شأنها توضيح أهمية العلم والاطلاع للمستقبل وبث الثقة لدي الطلاب الجامعيين من أجل تحسين جودة القوي العاملة القطرية، والحد من ظاهرة الاعتماد على العمالة الوافدة من الخارج.

خامساً: على الحكومة القطرية إنشاء هيئات تتولى مهمة الاشراف على الخطط التنموية الموضوعة ومراقبة تلك الهيئات لمنع دخول الفساد في أعمالهم.

سادساً: على الحكومة القطرية إعطاء أولوية للمعلمين المغتربين والذي يقوم عليهم بالأساس نظام التعليم القطري في برامج التنمية المتعلقة بالتعليم الجيد من خلال زيادة الاجور وتوفير البيئة الملائمة لهم ولأسرهم من أجل الاندماج بشكل فعال في المجتمع.

سابعاً : يتعين علي الحكومة القطرية زيادة توعية المواطنين حول القضايا المتعلقة بالنساء العاملات في المنازل الذين يأتون من دول أخري للعمل وتسهيل رجوعهم وزيارتهم لأهلهم في بلادهم من دون تحكم أصحاب العمل في مصائرهم ، لأن المجتمع القطري لايزال ينظر نظرة دونية الي تللك النساء العاملات .

ثامناً وأخيراً لابد من الالتفات الى قضايا المرأة ونشر الحملات التوعوية بحقوق المرأة وضرورة المساواة بين الجنسين وأن ذلك في إطاره المقنن لا يتنافى مع تقاليد المجتمع المحافظ، ولابد للحكومة من أن تدعم تلك الحملات التوعوية مادياً وإعلامياً تماماً كما تفعل مع الخطط التنموية التي تتبناها لان حصول المرأة على حقوقها من دون ظلمها بالرجل له من الأهمية بمكان تماماً كالتقدم الاقتصادي.